

ميدل إيست مونيتور | | غزة ومجلس السلام وساعة الأخلاق في التعديلية



الأربعاء 21 يناير 2026 م 10:30

في مقال نُشر على ميدل إيست مونيتور، يناقش كارنيواوان أريف ماسبولي كيف أصبحت غزة أكثر من مجرد ساحة حرب، بل أصبحت دفتر الحسابات الأخلاقي للعالم. ينطوي الكاتب إلى كيف أن غزة تكشف عن انهيار التعديلية الوظيفية، حيث تعمل المؤسسات الدولية فقط بقدر ما يسمح بها الأقواء، مما يفتح الطبيعة السياسية لهذه المؤسسات، التي لا تعتبر القانون ضرورة قانونية بل خياراً سياسياً.

غزة كاختبار للقانون الدولي

منذ بداية الأزمة، أرْهَقت أرواح أكثر من 71,000 فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال، وانهارت البنية التحتية الصحية في غزة جراء الهجمات المتكررة على المستشفيات والكهرباء والمعاهد. الأرقام موثقة ومعروفة عالمياً، ولكن السؤال ليس عن المعرفة بل عن العزمية على التحرك. حسب تقرير من اليونيسيف، لا يستطيع سوى 1 من كل 10 فلسطينيين الحصول على مياه شرب آمنة، ويقول البنك الدولي إن إعادة بناء الاقتصاد في غزة قد يستغرق أكثر من عقد، بينما يذمر مهلون من أن إعادة الإعمار قد تتم تحت استمرار الصاروخ.

ازدواجية المعايير العالمية

غزة أصبحت مقاييساً لما إذا كان القانون الدولي ما زال يعمل كقانون أو إذا كان قد أصبح مجرد خطاب يطبق بشكل انتقائي. المبادئ التي تم الحديث عنها بحماسة في أوكرانيا، مثل السيادة وحماية المدنيين، تتعرض للمساومة في غزة. تقارير الأمم المتحدة حول وقف إطلاق النار يتم تعطيلها، وأليات المسائلة يتم تأجيلها، مما يبعث برسالة قاسية: القواعد يمكن أن تتحنى عندما يتطلب الأمر ذلك سياسياً. هذه الازدواجية تسارع في انهيار مصداقية الغرب في العالم الجنوبي.

انتهاء التعديلية

يعرض الكاتب فكرة مثيرة للاهتمام، حيث قدم الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب اقتراضاً لمجلس السلام بعد وقف إطلاق النار للإشراف على إعادة إعمار غزة، وهي خطة تقترح هيكلًا من ثلاثة مستويات برئاسة ترامب، يضم حوالي 60 دولة. ورغم الدعم الذي يتلقاه هذا المقترن من بعض الحلفاء مثل هنغاريا، إلا أن هناك معارضة واسعة له، حيث وصفه الدبلوماسيون البارزون بـ "أمم متحدة ترامب" - وهي فكرة تضع البندقية في مقابل القيم الدولية.

لكن المشكلة الرئيسية لا تكمن في الشخصيات أو الجهة، بل في الشرعية. إعادة إعمار غزة لا يمكن أن تتم من خلال هيئات تهمش المشاركة الفلسطينية الحقيقة أو تتعامل مع السلام كسلعة قابلة للتفاوض. تحذر المنظمات الحقوقية من أن فرض الحكومات دون موافقة قد يعمق الظلم ويسهم في استمرار النزاع.